الفصل الثانى

مواقف الاحتلال الفرنسى من الثقافة العربية الإسلامية

1 - التعليم العربي والإدارة الفرنسية
2 - مواقف الكنيسة من الإسلام ولغته
3 - سياسة الإدارة الفرنسية إزاء اللغة العربية
4 - نظرة الكتاب الفرنسيين للإسلام ولغته

1- التعليم العربي والإدارة الفرنسية :

يعترف كثير من المؤلفين الأوروبيين النزهاء، بأن إدراج اللغة العربية في المناهج التعليمية بالمعاهد الفرنسية التي أنشئت في السنغال وغيره من مناطق إفريقيا الغربية أمراً فرض نفسه ولم تستطع الإدارة الفرنسية غض النظر عنه أو إهماله جهلاً أو مجاهلةً.

وقد كان سبب إنشاء المعاهد الفرنسية الإسلامية سياسيا بحتا[1]. يرمي في النهاية إلى تكوين طبقة سنغالية مساندة للحضارة الغربية في البلاد لغة ودينا وفكرا وثقافة.

وفي الحقيقة فإن السياسة الإسلامية التي زعم الإحتلال الفرنسي تطبيقها في السنغال على غرار المستعمرات الفرنسية الإسلامية الأخرى، كانت تهدف إلى تجسيد فكرة الولاء لفرنسا خاصةً والحضارة الغربية عامةً، وذلك على المدى البعيد.

ورغم أن هذه السياسة كانت تهدف في النهاية إلى خدمة المصالح الفرنسية في غرب إفريقيا فإنها كانت محل نقد وتنديد[2] من قبل بعض المؤلفين الأوروبيين والساسة منهم[3]. وفي هذا المجال قال أحدهم[4]: «لا يمكن أن تكون في إفريقيا الغربية سياسة إسلامية ولكن سياسات».

---

(1) A. SARRAUT: P. 299.

(2) A. GOUILLY: P. 259.

(3) Etudes Sociales. Paris No 440 8/6/1961. PP. 7à 9.

(4) جاء ذلك في كتاب السيد لوسيان هوبير الذى أصدره في سنة 1913 تحت عنوان: «مع أو ضد الإسلام» وهو أحد الشخصيات البرلمانية في فرنسا.

وفي غير من مناسبة أبدى الساسة الفرنسيون تشاؤمهم أمام رغبة السنغاليين في تعلم اللغة العربية والانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية.

وفي هذا المجال كتب السيد فيديرب حاكم السنغال (1854-1865) تقريرا إلى وزير المستعمرات الفرنسية بتاريخ 9 يولية 1856 يقول فيه بالحرف الواحد ما يلي[1]:

«... إن الرغبة التي يبديها الزنوج في تعلم اللغة العربية لهي مصيبة بالنسبة إلينا، ويجب علينا أن نحذر، بل يجب علينا أن لا ننمي هذه الرغبة بأي حال من الأحوال، فاللغة الفرنسية هي التي يجب علينا أن نعلمهم إياها، وهذا لمصلحتنا الخاصة، وإلى حد الآن لم نجعل أي وسيلة في متناول السنغاليين لتعلم لغتنا...».

ويلخص السيد لوشانتليي أحد المؤرخين الفرنسيين آراء الحكام الفرنسيين في السنغال خاصة وإفريقيا عامة أمام انتشار اللغة العربية، والثقافة العربية الإسلامية عامة، والدين الإسلامي خاصة كما سيأتي[2]:

«... يجب أن تكون سياسة فرنسا بالنسبة للإسلام في الداخل وفي الخارج متحفظة أشد التحفظ متبعة طريقًا فعالاً وبدون تردد إزاءه، وذلك قصد التنقيص من احتمالات انتشاره التدريجي في إفريقيا السوداء»[3].

وكتب السيد بانجير مدير الشئون الإفريقية في مجلة أصدرها تحت عنوان: «نكبة الإسلام» يشرع نفس القدرة السابقة ويلح على تطبيقها. وعنوان المجلة يدل على محتواها[4].

وكتب السيد روير أرنو. رئيس مصلحة الشئون الإسلامية لمدينة دكار في

(1) ARCHIVES: "S. O. M." Paris Dossier SENEGAL No 10.*

(*) انظر تقرير فيديرب بتاريخ 1856/7/9 ـ ملحق 3.

(2) A. GOUILLY: P. 250.

(3) A. GOUILLY: P. 250.

(4) A. GOUILLY: P. Précédente.

سنة 1912 يندد بانتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في السنغال. يقول ما يلي[1]:

«... يجب أن تكون سياسة فرنسا سياسة صارمة في إفريقيا الغربية... ويجب وضع حد لنشاط معلمي الكتاتيب القرآنية والمرابطين في البلاد... فإذا تعاطفنا مع هؤلاء سنهيئ بأنفسنا اندماج الأفارقة التدريجي في الإسلام. وبهذا تكون قد أخذنا بيد الإسلام ودفعنا عجلة تقدمه إلى الإمام...».

2- موقف الكنيسة من الإسلام ولغته:

أما موقف الكنيسة الكاثوليكية من إنتشار اللغة العربية والدين الإسلامي في السنغال خاصة وإفريقيا الغربية عامةً، فيتضح في تقرير بعث به السيد باربيي المسئول السامي للبعثات التبشيرية في السنغال ـ وذلك بتاريخ 29 مايو 1556، إلى السيد مايسترو مدير المستعمرات الفرنسية[2].

ويؤكد السيد باربيي في هذا التقرير خاصة على استعمال وسائل جدية للقضاء على المساجد والمحاكم الإسلامية، وعرقلة فكرة تثقيف الشبيبة الإسلامية ثقافة عربية إسلامية، بل الوقوف ضد هذه الفكرة والقضاء عليها نهائيا[3]، كما يقترح صاحب التقرير هذا على وزير المستعمرات الفرنسية، طرد معلمي الكتاتيب القرآنية (الغرباء)[4] من السنغال، وتقليص الأحياء التي تدرس فيها اللغة العربية في كل مدن السنغال عامة، ومدينة سان لويس خاصة، بحيث يكون التعليم العربي في كل مدينة مقتصرا على حيين فقط.

ويعتبر السيد باربيي معلمي الكتاتيب القرآنية مصدرا من مصادر المشاغبة

---

(1) ARNAULD R.: L'Islam et la Politigue Nusulmane Francaise - Pais - 1912 - P. 44 et Suite.

(2) ARCHIVES: "S. O. M." Paris Dossier SENEGAL No 10.*

(3) انظر تقرير السيد باربيي بتاريخ 1856/5/29 ملحق رقم:(1) ص 139

(4) يقصد بذلك صاحب تقرير المعلمين الذين قدموا إلى السنغال من شمال إفريقيا ومن مناطق غرب إفريقيا الأخرى.

والبلبة في مدينة سان لويس وعائقا كبيرا أمام انتشار الحضارة الغربية في السنغال[1].

ويقول السيد باربيي في تقريره السابق على وجه الخصوص ما يلي[2]:

«... يجب أن نفرض رقابة شديدة على معلمي اللغة العربية في السنغال على مختلف أنواعهم ونزعاتهم الدينية وذلك بجعل مساعدين لهم من اللائكيين الذين تعلموا في أديرة سانت إسبري وسان كوردي ساري...»

ويقف السيد بول مارتي موقفا متشائما من فتح المدارس العربية في إفريقيا الغربية ويقول بالحرف الواحد ما يلى[3]:

«... من الخطأ فتح المدارس العربية في إفريقيا السوداء... إنها تنير العقول المضادة لنا... علينا أن نترك الإسلام يتطور ويسير في طرقه المظلمة والتي هي أقل خطر بالنسبة لنا...».

وتتضح مواقف الإدارة الفرنسية من التعليم العربي في السنغال من خلال قراراتها التي أصدرها حكامها الذين تعاقبوا علي حكم البلاد أمثال: فيديرب[4] وجوبير[5] وماتيفير[6] وغيرهم.

3- سياسة الإدارة الفرنسية إزاء اللغة العربية:

أما قرار فيديرب الذي أصدره في شهر يونيو 1857، فهو ينص عامة على إعادة النظر في «نظام» الكتاتيب القرآنية؛ وفرض هذا القرار خاصة الامتحانات المهنية على معلمي الكتاتيب القرآنية في السنغال، كما منع هذا القرار فتح أي

---

(1) انظر تقرير باربيي السابق الذكر.

(2) انظر تقرير باربيي بتاريخ 1956/5/29.

(3) D. BOUCHE: PP. 709 et 313.

(4) انظر مستوى قرار فيديرب بتاريخ 22 يونيو 1857.

(5) انظر قرار الحاكم جوبير بتاريخ 1870.

(6) انظر مستوى قرار الحاكم ماتيفير (Mathiver) بتاريخ1896 .

مدرسة عربية بدون ترخيص من الإدارة الفرنسية وبدون علم منها. ونص القرار على الشروط التى يجب أن تتوفر في المعلمين المرشحين للتدريس في الكتاتيب[1] والمدارس العربية الحرة.

أما قرار جوبير الذي أصدره في سنة 1870م، فهو ينص على وجه الخصوص أن يتعلم معلمو الكتاتيب القرآنية اللغة الفرنسية، ليعلموها بدورهم لتلاميذهم[2].

أما قرار حاكم السنغال ماتيفير، الذي أصدره في سنة 1896م، فينص خاصة على غلق أبواب المدارس العربية في السنغال، وذلك خلال الساعات التي تفتح فيها المدارس الفرنسية أبوابها؛ لتفسح المجال للثانية. وقد كان ماتيفير يعتقد أن الكتاتيب القرآنية في السنغال تنافس المدارس الفرنسية في أداء مهمتها. وهي التي تحول دون ذهاب الأطفال السنغاليين إلى المؤسسات التعليمية الفرنسية[3].

وإلى جانب القرارات السابقة التى أصدرها الحكام الفرنسيين في السنغال والتى طبقت فيما بعد على كامل مناطق إفريقيا الغربية التى خصصت للاحتلال الفرنسي، محاولة منهم إيقاف تطور التعليم العربي في البلاد، فقد أصدر السيد وليام بونتي (W. Ponty) قرارا يمنع استعمال اللغة العربية في المحاكم الإسلامية في السنغال، وذلك بتاريخ 8 مايو 1911، كما منع هذا القرار الأخير التداول في القضايا التي تنظر فيها المحاكم الإسلامية باللغة العربية، وفرض على هذه المحاكم إجبارية استعمال اللغة الفرنسية[4].

ويدعي صاحب هذا القرار الأخير، أن سبب اتخاذه يرجع اساسا إلى عدم إتقان اللغة العربية من طرف الأهالي الأفارقة المشرفين على الشئون القضائية في البلاد[5].

وهل السنغاليون متمكنون من اللغة الفرنسية في هذا العهد؟

---

(1) D. BOUCHE: P. 319.

(2) دونيز بوش: المرجع السابق نفس الصفحة.

(3) دونيز بوش: المرجع السابق نفس الصفحة.

(4) G. HARDY: Une Conquête Mor. L'Ens. en A. O. F. P. 249.

(5) G. HARDY: Une Con. Mor. L'Ens. P. 249.

ويقول السيد جورج هاردي معلقا على قرار وليام بونتي: «إن الأفارقة لايعرفون اللغة العربية، لذلك سنعلمهم هذه اللغة الأخيرة[1]. لأنها ليست خطيرة بالنسبة لحاضرنا أو مستقبلنا في إفريقيا، غير أنه يجب أن نختار التلاميذ بأنفسنا»[2].

وأقل ما نقوله عن هذه المواقف الفرنسية: إنما هى نموذج حى للإجحاف والتعصب إزاء الحضارة العربية الإسلامية عامةً واللغة العربية خاصةً في غرب إفريقيا.

وكان الطلبة الأفارقة الذين يريدون مزيدا من العلم، يتقدمون بطلبات إلى الإدارة الفرنسية قصد الترخيص لهم بالالتحاق بالجامعات الإسلامية، مثل: جامعة الأزهر أو الزيتونة، أو بالذهاب إلى شبه الجزيرة العربية لمواصلة دراستهم هناك، لكن الإدارة الفرنسية كانت تواجه هذه الطلبات بالرفض. ولكن هذا الرفض، لم يمنع بعضهم من الخروج من البلاد بطريقة أو بأخرى ويلتحق إما بجامعة الأزهر أو جامعة الزيتونة أو غيرهما، ثم يرجع إلى بلده بعد غياب طويل حاملا معه شهادة عليا في اللغة العربية تمكنه من التدريس هناك، وتجلب له الاحترام والهيبة بين ذويه ومجتمعه[3].

4- نظرة الكتاب الفرنسيين للإسلام ولغته:

وإلى جانب مواقف الإدارة الفرنسية من اللغة العربية التي ذكرناها عند بعض المؤلفين الفرنسيين إلى التنقيص من شأن اللغة العربية الأدبي والثقافي وإخفاء انتشارها في غرب إفريقيا، من ذلك كتب السيد لويس سونولي سنة 1913 يقول ما يلي[4]:

«. . . إنه إلى جانب التعليم الفرنسي في إفريقيا الغربية نجد تعليما آخر أكثر انتشارا من الأول، وهو التعليم في الكتاتيب القرآنية، وعدد تلاميذه يقدر

(1) يشير إلى إنشاء المدارس الفرنسية الإسلامية في السنغال.
(2) من هنا انبثقت فكرة إنشاء المدارس العربية الحكومية أو ما يسمى بالمعاهد الفرنسية الإسلامية.
(3) A. GOUILLY: P. 227.
(4) Louis SONOLET: L'A. O. F. C. A. N. Paris 1913 P.80.

بحوالى 35.000 تلميذ. وفي السنغال وحده تقدر عدد الكتاتيب القرآنية بثلاثمائة (300) كتاب. وفي السودان تقدر بما يقرب من 800 كتاب. أما في غينيا فقد يقدر عدد الكتاتيب بحوالي 1.200 كتاب، ولا داعي للفزع أمام هذه الأرقام... وهل يجب علينا أن نخاف عاقبة تعليم كهذا يعتمد على الإشارات، وفي غالب الأحيان يغادر التلاميذ الكتاتيب القرآنية وهم لا يدركون معانيها...».

وواضح من هذا الكلام أن السيد سونولي قد تجاهل تماما اللغة العربية من حيث قيمتها اللغوية والأدبية والعلمية. وهو أعلم الناس بذلك.

أما عن عدد الكتاتيب القرآنية خاصة في السنغال فالرقم الذي أعطاه السيد سونولي هو ثلاثمائة (300) كتاب. وهو إما أن يكون قد أعطاه عن عمد قصد التنقيص من شأن انتشار اللغة العربية في السنغال وإما أعطاه جهلا للإحصائيات الرسمية للإدارة الفرنسية. وقد سبق أن ذكرنا بأن عدد الكتاتيب القرآنية في السنغال بلغ عام 1912 ما يقرب من 1.385 كتابا[1].

إذن عمدت الإدارة الفرنسية في السنغال إلى جميع الوسائل قصد إضعاف اللغة العربية في البلاد، منها اتخاذ قرارات مجحفة للحيلولة دون انتشارها بين الاوساط الإفريقية لكن جل هذه القرارات، إن لم نقل كلها بقيت حبرًا على ورق، ولم تؤثر في تطور اللغة العربية باستثناء مدة قصيرة تتمثل في عام واحد، وهو عام 1904 الذي أصدر فيه في ريسون قراره المتعلق بتقليص عدد الكتاتيب القرآنية في السنغال[2]. وفي السنة التالية، أي سنة 1905 عرف برنامج وريسون الفشل مثل سابقيه وأظهر معلمو الكتاب مرة أخري صمودهم أمام التيارات المناوئة لهم فى السنغال.

* * *

(1) انظر جدول معلمي الكتاتيب القرآنية في السنغال لسنة 1912.

(2) انظر محتوى قرار وريسون ونتائجه فيما سيأتي.